السياسات الإثنية الفرنسية في الجزيرة السورية

مهند الكاطع[1]

أولًا: مقدمة

ألقت المقررات التي اتخذتها حكومة دمشق وسلطة المؤتمر السوري بإعلان الاستقلال، وتتويج فيصل بن الحسين ملكًا، وسنّ دستور للبلاد بظلالها على دول (الحلفاء) التي عدّت النتائج غير مرضية، و أعلنت كل من بريطانيا وفرنسا عدم اعترافهما بمشروعية مقررات دمشق، وبناء عليه اجتمع المجلس الأعلى في (سان ريمو)، واتخذ مقرراته في 25 نيسان/ أبريل 1920 القاضية بوضع المستطيل العربي كله الممتد من البحر المتوسط إلى حدود فارس تحت الانتداب، وتقسيم سورية على ثلاثة أقسام مستقلة هي: فلسطين ولبنان وما تبقى من سورية، وعدم تجزئة العراق. فوضعت سورية ولبنان تحت الانتداب الفرنسي، وفلسطين والعراق تحت الانتداب البريطاني، وأضيفت جملة تقول: ((إن الدولة المنتدبة على فلسطين ملزمة بتنفيذ وعد بلفور))[2]، وانتهى الأمر بتوجيه غورو إنذاره إلى الحكومة العربية في 14 تموز/ يوليو 1920 ومدته أربعة أيام، وانهارت في نهاية المطاف الحكومة الفيصلية، وخرج فيصل من دمشق، وسيطرت فرنسا على دمشق بعد معركة ميسلون التي استشهد فيها وزير الحربية في الجيش العربي القائد يوسف العظمة. لتبدأ عملية الانتداب الفرنسي على سورية عمليًا، وتستمر حتى عام 1946.

السؤال الأساس الذي يشكل محور اهتمام هذا البحث: ما السياسات التي اتبعتها فرنسا في منطقة الجزيرة والفرات طيلة زمن الانتداب الفرنسي، وكيف أثرت تلك السياسات في الواقع الاجتماعي والديموغرافي والسياسي في المنطقة؟ والبحث عن جواب عن هذا السؤال سيجعلنا نبحث في تفاصيل السياسات الفرنسية اتجاه التركيبة القبلية التي تميزت بها المنطقة، وكيفية توظيفها لصالح الأهداف الفرنسية، كذلك سنجد أنفسنا أمام بحث السياسات الأثنية الفرنسية وبشكل خاص اتجاه الأقليات الدينية واللغوية، وكذلك سياسة استيعاب اللاجئين الأرمن واليهود والسريان

(1) باحث سوري.

(2) غالب العياشي، الإيضاحات السياسية وأسرار الانتداب الفرنسي في سورية، (بيروت: مطابع أشقر أخوان، 1955)، ص87-90.

والأكراد والأشوريين، وتوطينهم.

ثانيًا: السياق المكاني؛ الجزيرة الفراتية

الجزيرة الفراتية جغرافيًا هي المنطقة التي تقع بين الفرات غربًا ونهر دجلة شرقًا، وتشمل بهذا المعنى الجغرافي في حدود الخريطة السياسية السورية ثلاث محافظات تعرف بالمحافظات الشرقية، وهي (دير الزور، الرقة، الحسكة)، وهي منطقة ذات أهمية كبرى من النواحي الاستراتيجية والجيوسياسية والاقتصادية، حيث تضم الثروات الباطنية معظمها، والموارد المائية، والسهول الزراعية في البلاد.

بات مصطلح الجزيرة مرتبطًا ارتباطًا أكبر بمحافظة الحسكة التي تشكلت إداريًا بعد فصل أجزاء إدارية من لواء دير الزور، وتشكيل لواء باسم الجزيرة سنة 1931، قبل أن يتحول إلى محافظة حملت اسم الجزيرة أيضًا سنة 1936[3]، وقد شهدت هذه محافظة الجزيرة حركة عمرانية كبيرة في العهد الفرنسي، كذلك كانت حدود هذه المنطقة محل نزاع بين فرنسا وتركيا في الشمال من جهة، وبين فرنسا وبريطانيا على الحدود الجنوبية، الأمر الذي شجع فرنسا في اتباع سياسات معينة اتجاه اللاجئين بما يخدم قضايا الحدود تلك، وأسهم من ثم في إحداث تنوع سكاني كبير في منطقة الجزيرة.

ثالثًا: السياق التاريخي؛ سياسات الانتداب الأولى

ضمن سياساتها الانتدابية (الإثنية) حاولت فرنسا منذ دخولها إلى سورية توظيف تركيبة سورية السكانيّة والاجتماعيّة التي تتسم بتنوع انتماءات مكوناتها الإثنية والمذهبيّة والدينيّة والعشائريّة، وحاولت إنشاء خريطة ذهنية مشوّهة في العقل الجمعي السوري لإثارة التنافر والتمايز، وخلق بيئة مناسبة وجاهزة للانقسام السياسي عبر تهيئة مشروعات الدويلات الطائفية. لذلك سعت فرنسا لنشر دعوى مفادها بأنّ الأقليّات الطائفية لها خصوصيات، بل لا تشترك مع الأكثريّة في أصولها العرقيّة أو التاريخيّة أو انتمائها الديني، وكان مستشار المفوضية العليا (روبير دو كاي) أحد أبرز الداعين لهذه الفكرة، إذ كان يرى بأن سورية لم تعد تشكل وحدة سياسية متكاملة منذ سقوط الدولة الأمويّة، وباتت مجموعة أقاليم تضم أديانًا وأعرافًا متباينة، ورأى بأنه يجب أن تجمع بصورة تدريجية في نظام

(3) د.م، الجريدة الرسمية للجمهورية السورية، السنة 18، ع: 2، (31 كانون الثاني/ يناير 1936)، ص 23.

فدراليّة تشرف على تأسيسه فرنسا[4]. كذلك يمكننا معرفة مزيد من ملامح الصورة التي حاولت السياسات الفرنسية رسمها عن الهوية السورية من خلال كتابات (ريموند أوزوكس) - أحد أبرز المدافعين عن السياسية الانتدابية والمعاصر لها، إذ يقول: ((ما يسمى (سوريا) تعبير مبهم لا يشكّل وحدة، بل فسيفساء من التقاليد والمعتقدات، والاتجاهات المتباعدة))[5]. ففرنسا حاولت استغلال وجود تنوع تاريخي لتعزيز فكرة الانقسام السياسي بما يخدم مصالحها الانتدابية، لذلك كانت هناك محاولة لتشويه الواقع الاجتماعي وإظهار سورية بأنها خليط من الأقليات غير المتجانسة، ولا يجمعها رابط، وبعيدًا عن الدعاية الانتدابية، لم يكن أحد ينظر إلى التنوع الديني والطائفي القديم في البلاد السورية بوصفه مسألة تشكل حالة انقسام في المجتمع أو الهوية، يقول لونكريك: ((أنَّ الانطباع السائد فيما يتعلق بسوريا بوصفها فسيفساء من الأقليّات يمكن أن يكون مضللًا، وذلك ليس لتجاهله الغلبة الكبيرة للسكان المسلمين السنة فحسب، بل ولتشديده على نحو غير مطابق للواقع على العناصر التي تفصل الأغلبيّة عن بقية السكان، وتقليله من شأن الأرضية المشتركة الواسعة التي يلتقي عليها الجميع))، مضيفًا أنه ((إذا كان قد وجد حيز لسياسات الخصوصيّة المسيحيّة، فقد وجد حيز كذلك للتفكير وفق خطوط سورية تعبّر عن الوحدة الجوهرية للبلاد، والعهود الطويلة من التعايش، والأصول السلالية المشتركة، وتراث العروبة العظيم المشترك))[6].

رابعًا: السياسات الفرنسية العشائرية

أظهرت المراسلات بين الجنرال غورو والرئيس الفرنسي ميلران Millerand تحفّظ الأخير على مقترح غورو بإلحاق القبائل البدويّة بدولتي دمشق وحلب، واقترح ميلران صيغة بديلة تتلخص بإخضاع هذه القبائل لدائرة خاصة من دوائر المفوضية العليا Service special ، إذ تنتدب هذه المفوضيّة ضباط اتصال بشيوخ القبائل العربيّة في المناطق الواقعة بين سوريّة والعراق، بحيث تضمن الخدمات التي يقدّمها ضبّاط الارتباط لهم وكذلك الهدايا والاعتبارات الأخرى؛ علاقات جيدة، واستتباب الأمن، وفتح طريق الصحراء أمام التجارة[7].

(4) Itamar Rabinovich, “The Compact Minorities and the Syrian State, 1918-45,” Journal of Contemporary History 14, no. 4 (October 1979), pp. 693–712

(5) Raymond o’zoux, Les Etats du levant sous Mandat Français, (Paris: Librairie Larose, 1931) , p.72

(6) ستيفن هامسلي لونغريغ، تاريخ سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي، بيار عقل (مترجمًا)، (بيروت: دار الحقيقة، 1978)، ط1، ص20.

(7) وجيه كوثراني، بلاد الشام في مطلع القرن العشرين، ط3، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013)، ص 232،



الجنرال دي لاموث القادم من المغرب بدأ باختيار الزعماء الأكثر تأثيرًا كأمير عشيرة الرولة من عنزة نوري الشعلان في الجنوب وصولًا إلى العاصمة دمشق، والذي تظاهر بولائه لفيصل بادئ الأمر، لكنه سرعان ما انقلب عليه، وأعلن تأييده الفرنسيين حين مجيئهم، وطارد فلول الجيش العربي المنكسر العائد من معركة ميسلون، وسلبهم متاعهم وسلاحهم[8]، وبعد دخول الفرنسيين أعلن الشعلان ولاءه المطلق لهم، وبقي على هذا الولاء حتى نهاية مدة الانتداب[9]، كذلك وقع الاختيار على الأمير مجحم بن مهيد شيخ عنزة في مناطق الشمال في حلب الذي كان أحد فرسان كتيبة الشرف في أثناء دخول الفرنسيين إلى حلب في تموز/ يوليو سنة 1920، وقد تلقى وسام الشرف، وعيّنه الفرنسيون في خريف عام 1920 زعيمًا لعنزة حلب[10]، وفي الرابع من أيلول/ سبتمبر وقّع الجنرال دي لاموث معاهدة تحالف مع مجحم الذي قام بتسهيل الاحتلال الفرنسي للمناطق الشرقية[11]. مثل مجحم بن مهيد واجهة السياسات الفرنسية الأولى في مناطق الجزيرة والفرات، وأوكلت إليه مهمة التواصل مع شيوخ العشائر في الجزيرة والفرات، فتواصل مع قبيلة المليّة (أكراد) التي يقودها محمود بن إبراهيم باشا، وكذلك مع قبيلة شمّر بزعامة مشعل الفارس الجربا الذي منحه غورو لاحقًا لقب (باشا) الفخري[12]. وكان دي لاموث يصدر تعليماته لضباطه وأجهزة استخباراته بإرشاد هؤلاء الشيوخ المفضلين مثل مجحم بك بما يتوافق مع مصلحة فرنسا السياسية، وضرورة عدم التعامل معهم بصفتهم أمراء مستقلين، أو أنهم حتى وقعوا على اتفاق على قدم المساواة مع فرنسا، بل يجب عدهم زعماء مُنصَّبين من قبل فرنسا، يمارسون مهماتهم بتفويض من السلطة الفرنسية ذات السيادة، وضمن الحدود التي تحدد لهم[13].

.244-243

(8) محيي الدين السفرجلاني، فاجعة ميسلون والبطل العظيم يوسف العظمة، (دمشق: مطبعة الترقي، 1937)، ص280.

(9) ماكس فون أوبنهايم، البدو، تحقيق ماجد شبر، ج1، ط1، (المملكة المتحدة: دار الوراق، 2004)، ص139،135.

(10) أوبنهايم، البدو، ج1، ص145، انظر أيضًا: محمد فؤاد عنيباتي ونجوى عثمان، حلب في مئة عام 1850-1950، (حلب: منشورات جامعة حلب، معهد التراث العلمي العربي، 1993)، ص207.

(11) Velud Cristian, Une expérience d'administration régionale en Syrie durant le Mandat français: conquête, colonisation et mise en valeur de la Djézireh, 1920-1936, 4 volumes, Tome 1, (Université Lyon II, 1991), p.54.

(12) المرسوم رقم (834)، تاريخ 1921/4/30 صادر في بيروت عن المفوض السامي للجمهورية الفرنسية في سوريا ولبنان، الذي منح فيه مشعل بن فارس الجربا لقب (الباشا) نظرًا للخدمات التي قدمها الشيخ مشعل بن فارس، كما جاء في نص المرسوم، على ألّا يكون اللقب وراثيًا في العائلة، ولا يطلق على زعيم القبيلة القادم. انظر:
Bulletin mensuel, puis» officiel des actes administratifs du Haut Commissariat, («puis» administratifs de la Délégation (N.8210 (07/1920-04/1921), P.99

(13) وثيقة صادرة عن الجيش الفرنسي في المشرق، الفرقة الثانية، المكتب السياسي، رقم 2292/ر، حلب في 21 أيلول/ سبتمبر 1920، تعليمات للسيد الضابط المترجم ترنكا، راجع ترجمة الدكتور خالد عيسى، وثائق ضم الجزيرة والفرات إلى سورية، موقع كلكامش،)8

نلاحظ أن السياسات الفرنسية في سورية كانت تشبه إلى حد كبير السياسة التي اتبعها الجنرال البريطاني روبرت ساندمان Robert Sandeman في بلوجستان عام 1877، والتي عرفت بـ (نظام ساندمان)، ومؤدى هذا النظام اختيار سردار (شيخ قبيلة) واحد في كل منطقة من عشيرة كبيرة، ودعم هذا الشيخ بالمال وبالنفوذ والسِلاح أيضًا عند الحاجة؛ لكي يكون مسؤولًا عن الأمن والنظام في منطقته، وبهذا تنشأ منفعة متبادلة بين الاحتلال وهذا الشيخ المُختار، فهم من جانبهم يحصرون السلطة في يده، ويفضلونه على منافسيه في المعاملة، ويخففون عنه عبء الضرائب، وهو بدوره ينفذ ما يأمرونه به، ويحمي مصالحهم[14]. لكن واقع العشائر في سورية يختلف عن بلوجستان، إذ لم تكن القبيلة اللاعب الوحيد في الساحة الاجتماعية والسياسية، ولم يكن لها ذلك التأثير البالغ في الحواضر والمدن الكبرى، أي (خارج تشكيلاتها العشائرية).

1. مشروع الدولة البدوية

أمام واقع عشائر يقودها زعماء يغار بعضهم من بعض قرر الفرنسيون التركيز على فكرة إنشاء كيان سياسي بدوي (دولة داخل دولة) بدلًا من التركيز على واحد أو اثنين من قادة البدو[15] ، وفي عام 1922 أرسل الكابيتان لابرو (Labrue) رئيس جهاز الاستخبارات في حلب بدعم من الجنرال دي لاموث تقريرًا ينص على: ((إقامة الحدود العسكرية في الإقليم الشرقي))، بما في ذلك الجزيرة والشامية من دون أن يكون لولايتي حلب ودمشق أي إشراف على الإقليم باستثناء الإشراف على الشرطة (الدرك)، ووُضعت القبائل البدوية تحت السلطة العسكرية لـ(قوة البادية) الفرنسية[16]، وتقرر أن تستفيد المنطقة من ميزانية مستقلة، وأن تدار حصرًا من قبل العسكريين. وفي مطلع سنة 1923 كانت الحكومة المنتدبة قد بادرت فعليًا بإلغاء بعض التشكيلات العشائرية المكلفة بحماية الطرق، من مثل جيش الشيخ مشعل باشا الفارس الجربا رئيس شمر دير الزور، الذي فشل -وفق التقديرات الفرنسية- في حماية الطريق بين الدير والموصل، وقد خصصت ميزانية دورة 1923 للواء

---

http://www.gilgamish.org/2009/03/08/16943.html، (آذار/ مارس 2009

(14) زكي صالح، مقدمة في دراسة العراق المعاصر، (بغداد: مطبعة الرابطة، 1953)، ص 15. قارن مع: علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ج5، ط2، (لندن: شركة الوراق المحدودة، 2010)، ص41.

(15) Velud, Op.cit.

(16) فيليب الخوري، سورية والانتداب الفرنسي سياسة القومية العربية 1920-1945، (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1997)، ص 85.

دير الزور 375 جنديًا عوضًا منهم[17].

مع وصول عضو مجلس الشيوخ هنري دي جوفنيل سنة 1925 إلى منصب المفوض السامي في سوريا ولبنان، بدأت تظهر بوادر تبدل بالسياسات الفرنسية، وكان ضباط الارتباط المسؤولون عن البدو يحاولون إقناع موظفي المفوضيّة في دمشق وبيروت بأنَّ إقامة (دولة بدوية) مستقلة قضائيًا وسياسيًا من شأنه تسهيل عملية السيطرة على القبائل. هذه الفكرة حظيت بدعم قادة قبليين، ومن ضمنهم أيضًا عشائر من أنصاف الرحّل مثل الولدة، وكان المطلب الأساس يتركز على أن المنطقة يجب ألّا تخضع للسلطات المركزية السورية، وكل ما له علاقة في مسائل النزاعات والضرائب والأحوال المدنية وقضايا الملكية والجرائم ينبغي أن يخضع لقانون العشائر الذي وضعه الموظفون الفرنسيون استنادًا إلى الأعراف القبلية، لكن جوفنيل اضطر إلى رفض هذه الخطة؛ لكيلا يثير سخط القوميين[18]، يبدو أن حذر صناع القرار الفرنسيين ورفض مشروع (الدولة البدوية)، ارتبط في تلك الأثناء بالخوف من نتائجها، ولا سيما بعد الصدمة السياسية والعسكرية نتيجة ثورة الدروز وتداعياتها في المناطق الغربية في سورية، وقد استمر الخلاف الحاد في ما يتعلق بسياسة التعامل مع القبائل بين المفوضية الساميّة وأجهزة الجيش والاستخبارات الفرنسية في سورية حتى نهاية الانتداب.

ثمة آراء تربط بين السياسة الفرنسية تجاه البدو التي اعتمدت بدرجة كبيرة على الخبرة الاستعمارية التي اكتسبها الفرنسيون في شمال أفريقيا، والرغبة الفرنسية في تعميق الفروقات الاجتماعية، وعزل الحركة الوطنية عبر تحريض المناطق الريفية ضدّ المراكز الحضرية التي تتمركز فيها فئات أكثر وعيًا سياسيًا وأشد في عدائها لفرنسا[19]، ومن ثم يمكن أن تكون فرنسا قد تقصدت السعي لإبقاء المناطق التي تنتشر فيها العشائر البدوية بمعزل عن المدن الكبرى مستفيدة من مسألة الازدراء المتبادل والتقليدي بين البدو وسكان الحواضر المدنية، يؤكد فيلود هذا الاتجاه مشيرًا إلى أن اتجاه الفرنسيين إلى إفراغ السجون السياسيّة في دير الزور والجزيرة في المدة 1925 – 1926 من المسجونين القوميين المنفيين فيها، كان تجنبًا لمخاطر (العدوى القومية) فتحولت هذه السجون إلى إدارة عسكرية فرنسية خاضعة لرقابة صارمة منها[20].

(17) راجع: جريدة ألف باء، العدد 738، دمشق، 11 شباط/ فبراير 1923، ص 2.

(18) Martin Thomas," Bedouin Tribes and the Imperial Intelligence Services in Syria, Iraq and Transjordan in the 1920s." , Journal of Contemporary History, Vol. 38, No. 4 (Oct., 2003), p. 556

(19) د. محمود صالح منسى، الشرق العربي المعاصر، القسم الأول: الهلال الخصيب، (القاهرة: دار الوزان للطباعة والنشر، 1990)، ص 120.

(20) Velud, Christian.» La politique mandataire française à l'égard des tribus et des zones de steppe en Syrie: l'exemple de la Djézireh". Bocco, Riccardo, et al.. Steppes d'Arabies: États, pasteurs, agriculteurs et commerçants: le devenir

2. سياسة تقليص الاستقلالية العشائرية

في الحقبة العثمانية كانت الدولة تضفي شيئًا من الشرعية عبر الاعتراف باختيار القبيلة زعيمها الجديد، والتصديق على هذا الاختيار وقد تتدخل السلطة في دعم شيخ على حساب منافسه في الأسرة نفسها في حالات نادرة، لكن في العهد الفرنسي تطور الأمر إلى التدخل المباشر في اختيار الشيخ عبر قوانين سُنَّت في هذا الإطار، فقد أنشأت المفوضية الفرنسية دائرة العشائر المتصلة مباشرة بالمفوضية الفرنسية، وقد سنت قانون العشائر العام، الذي تركت المادة (34) منه مسألة تعيين رؤساء العشائر إلى المفوّض السامي، ونصّت المادة (49) على ألّا تُمنح أراضي الدولة للقبائل الرحل إلا بعد موافقة ضابط العشائر الفرنسي[21]، وفي عام 1925 أصدر المفوض السامي قرارًا يعطي بموجبه موظفي مصلحة العشائر صلاحيات مطلقة لمعالجة شؤون البدو، ويمنح البدو استقلالًا ذاتيًا كاملًا[22]، وبهذا نجد أن الشيخ القوي بما يملكه من إمكانات وامتيازات باتت فرنسا هي من تنصبه، بل باتت المحافظة على وجود الزعماء على رأس قبائلهم مرتبطة مباشرة بسلطات الانتداب[23] التي تعزل من تشاء من زعامة القبيلة وتبقي من تريد.

هذه السياسة أفادت فرنسا من ناحية، لكنها أضرّت بها من ناحية أخرى، حيث بدا أنّ الفرنسيين الذين أرضوا شيخًا واحدًا في كل منطقة بسياستهم منبوذون من عدد كبير من شيوخ العشائر الآخرين، ولا سيما أن فرنسا لم تراعِ في سياستها باختيار الشيخ (معظم الأحيان) قواعد العرف العشائري، وباتت تختار لمشيخة العشيرة من أبدى لها الإخلاص والولاء، ومن ثم تباينت المواقف بين الأشقاء وأبناء العمومة في العائلة الواحدة من فرنسا، وأكبر مثال على ذلك هو العلاقة التي أقامها مجحم بن مهيد وعشيرته مع الفرنسيين، والتي سمحت للفرنسيين في تثبيت وحدة عسكرية لهم في منطقة الفرات في خريف عام 1920، لكن ذلك لم يضمن ولاء العشيرة كلها، فالشيخ حاكم ابن مهيد – عم الشيخ مجحم- كان في تلك الأثناء يخوض معارك من أجل مملكة فيصل السورية، وانحاز إلى الأتراك

---

des zones sèches. Genève: Graduate Institute Publications, 1993. (pp. 61-86) Web.<http://books.openedition.org/iheid/3048>.

(21) HAUT-COMMISSARIAT DE LA REPUBLIQUE FRANCAISE EN SYRIE ET AU LIBAN» Les Tribus Nomades et Semi-Nomades". Des Etats du Levants placés sous mandat francais, Beyrouth, Direction des Services des renseignements du Levant, 1930, p.169.

(22) Edmond Rabbath, L'évolution politique de la Syrie sous Mandat de 1920 à 1925, (Paris : Les Presses modernes, 1928), p. 255

(23) Velud Op.cit.



الذين عملوا ضدّ الفرنسيين في سورية منذ خريف عام 1919[24]، فضلًا على أنه أجرى تفاهمًا مع جعفر العسكري على إعاقة تقدم الفرنسيين نحو الجزيرة[25].

خامسًا: السياسات الفرنسية اتجاه الحدود واللاجئين

1. إنشاء (الحاميات) الحدودية

تركت أبحاث أنطوين بويدبارد Antoine Poidebard عن الرومان في بلاد ما بين النهرين، ومحاولة إسقاطه التجربة الرومانية على واقع الانتداب الجديد أثرها في السياسة الانتدابية، ولا سيما أنه طرح بإسهاب قضية استقرار اللاجئين، وضرورة إنشاء الحاميات العسكرية للمحافظة على الأمن، وتثبيت الجنود المرتزقة واللاجئين والمستوطنين بمنحهم أراضي حدودية ليكون دفاعهم عن هذه الأراضي والمحصولات جزءًا من حماية وتثبيت الحدود[26]؛ لذلك اتجهت السلطات الفرنسية إلى سياسة تشييد مراكز الاستقرار التي ستصبح النقاط الرئيسة للجيش المحلي في حال تشكيله، وتكون مراكز اقتصادية تستطيع الدفاع عن نفسها، فشرعت ببناء المستوطنات والبلدات الحدودية، وأدرك الفرنسيون أنَّ الأمن قضية أساس لاستقرار اللاجئين في منطقة محفوفة بالمخاطر، ومن ثم كان لا بد من إقامة حاميات قوية ومنظمة تنظيمًا جيدًا لحفظ الأمن، وخاصة في الحسكة التي ستصبح العاصمة الإدارية لمنطقة الجزيرة، فخصصت أراض شاسعة ضمن الحسكة وُزعت على الأفراد العسكريين والموظفين والمساعدين والاحتياطيين. وتجنبًا لإثارة السلطات المدنية السورية والسكان المحليين استعمل الانتداب تشريعًا محليًا (إقليميًا)، إذ استصدر قرارات تشريعية خاصة بالتنازل عن الأرض في المناطق المأهولة بناء على قرار من الهيئة الإدارية للواء دير الزور (القرار رقم 339 من 15 آب/ أغسطس 1922) بموافقة المتصرف والقاضي. ولأن هذا القرار الخطر لم يُنقض من المحاكم الإدارية، فقد عجلت السلطات العسكرية بالإجراءات، وخصصت قطع ما يسمى بالأرض داخل حدود بلديات الحسكة ورأس العين، وقسمتها لصالح عائلات من الجيش، وشكل المندوب الفرنسي في

(24) أوبنهايم، البدو، ج 1، ص 140.

(25) محمد جمال باروت، التكوّن التاريخي الحديث للجزيرة السورية: أسئلة وإشكاليات التحول من البدونة إلى العمران الحضري (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013)، ص 137.

(26) Velud, Op.cit.

دير الزور بناء على اقتراح (القائمقام) لجنة برئاسة ضابط فرنسي مسؤولة عن استعراض الطلبات، وعلاوة على ذلك ومن أجل إنعاش هذا المرسوم الصادر تقرر منح هذه اللجنة قوة القانون بحيث لا يمكن التعويض عنها في المحاكم[27].

يتضح لنا مما سبق أن مدن الجزيرة نشأت بادئ الأمر كحاميات وثكنات عسكرية نمت حولها مدن الجزيرة الحديثة، فهي (مدن عسكرية) - وفق تعبير غورغاس الذي يشير إلى ظهور النمط العسكري في هذه المراكز المدينية في هندستها- ذلك أن ضباطًا من جهاز الاستخبارات كانوا هم الذين رسموا ونفذوا الخطوط الأساس لمدن مثل الحسكة (النقيب مولر Muller)، والقامشلي (الملازم أول تيريه Tirrer)[28].

2. سياسة استيعاب اللاجئين

تبنت المفوضية العليا سياسة استيعاب المهاجرين الذين اعتُمِد عليهم في تشكيل الوحدات العسكرية المحلية الخاصة المساندة للجيش الفرنسي[29]، وكان مشروع التنمية الاقتصادية أحد أبرز مبررات المفوضية العليا لسياستها في توطين العناصر الأجنبية المتنوعة في الجزيرة، ومناسبة للدفاع عن سياستها تجاه الأصوات التي كانت تعارضها من داخل فرنسا؛ إذ كانت المفوضية تبرر دومًا أن التحدي الديموغرافي المتمثل بقلة عدد السكان الأصليين العرب وطبيعتهم الاجتماعية كعشائر من الرحل وأنصاف الرحّل شكّل عقبة في توسع مشروعها الاقتصادي.

وقد أجرت الدائرة الزراعية التابعة للمفوضية السامية في سنجق دير الزور سنة 1925 دراسة تؤيد تلك المزاعم، واقترحت إلى جانب تشجيع البدو على الاستقرار، تنظيم سياسة استقبال وتوطين اللاجئين وتسريع حركة الهجرة، مع تفضيل واضح للسكان المسيحيين (الأشورية الكلدانية في العراق والأرمنيّة والسريانية تركيا).[30]

ولتشجيع عملية استقطاب اللاجئين واستيطانهم في المدن الحدودية الجديدة، تم إصدار قرار إداري يعفي اللاجئين والمستوطنين ممن أنشؤوا أو سيُنشئون قبل ختام عام 1926 دورًا أو دكاكين

(27) Velud, Op.cit.

(28) جوردي غورغاس، الحركة الكردية التركية في المنفى، ترجمة جورج البطل، ط1، (بيروت: دار الفارابي، 2013)، ص92.

(29) Oeuvre des écoles d'Orient: bulletin périodique, Paris: [s.n], 1928/01 (T32), p.275-277.

(30) Velud, Op.cit.



بإذن أو بغير إذن على الأراضي الأميرية من بدل المثل والعائدات السنوية المترتبة، ويمنحهم حق التصرف فيها مجانًا[31].في أيلول/ سبتمبر 1927 صدر قرار آخر يقضي بتمديد العمل في قرار الإعفاء حتى نهاية العام 1927، وتم تبرير ذلك بأن القرار لم يبلغ اللاجئين إلا في كانون الأول/ ديسمبر 1926، وأنهم لم يتمكنوا من البناء بسبب الأمطار، ولم تسمح لهم المهلة الممنوحة في القرار (300) بإتمام معاملة الحصول على الأرض قانونيًا[32].

كذلك اعتمد الانتداب سياسة توزيع للأراضي الزراعية بشكل مختلف عمّا كان سائدًا في العهد العثماني، ما سمح بالحصول على الحق بالملكية الشخصية لمساحات كبيرة من الأراضي الزراعية، وسمح بإعادة تجميع اللاجئين، وتوزيع الأراضي عليهم وتمليكهم إياها[33]، يؤكد تلك السياسات ما جاء في تقرير الجمعية الجغرافية الفرنسية السنوي بداية عام 1927 من مقترحات لتوزيع الأراضي على المهاجرين، حيث ورد في المقترح: ((استصلاح المناطق غير المأهولة، ولا سيّما على ضفاف الأنهار وفي المناطق القريبة من مواقعنا العسكرية خاصة، حيث يقيم اللاجئون المسيحيون من منطقة ماردين، واللاجئون الأكراد والشركس، ما يمكننا من تطوير عدد من الأراضي الأميرية وتوزيعها على المهاجرين من تركيا)).[34]

وخلال سنوات قليلة، تحول عدد كبير من المهاجرين إلى كبار الإقطاعيين في الجزيرة، ومثال على ذلك حاجو آغا زعيم عشيرة الهفيركان الكردية، الذي وصل إلى الجزيرة مفلسًا وتحوّل- في عقد واحد- إلى أحد كبار الإقطاعيين فيها، بعد أن سجّل الكثير من القرى باسمه[35]، ومن المهاجرين من امتلك أكثر من مئة ألف هكتار، مثل المزارع معمار باشي القادم من ماردين في تركيا، وكذلك عائلة أصفر ونجّار المهاجرة من ديار بكر التي امتلكت نحو مئة ألف هكتار، واستأجرت من أملاك الدولة مئة ألف أخرى[36].

(31) قرار رقم (300)، صادر عن رئيس الدولة أحمد نامي في 4-9-1926، مصدق عليه تحت رقم 527 من المندوب الممتاز بيير أليب، للمزيد: الجريدة الرسمية العاصمة، (تشرين الثاني/ نوفمبر 1926)، ص 4-5

(32) انظر قرار رقم (815) صادر عن رئيس الدولة، مصدق تحت رقم 2159 بتاريخ 10 أيلول/ سبتمبر 1927 من دلوله ديلوج، الجريدة الرسمية لدولة سورية العاصمة، (أيلول/ سبتمبر 1927)، ص 55-56.

(33) Velud, Op.cit.

(34) La Géographie: bulletin de la Société de géographie, Société de géographie (Paris), 1927-01 , p. 196.

(35) ديفيد مكدول، تاريخ الأكراد الحديث، راج آل محمد (مترجمًا)، (بيروت: دار الفارابي، 1996)، ص 696-697.

(36) عوني فرسخ، إشكاليات الوحدة: الجمهورية العربية المتحدة بحث في المعوقات والإنجازات والإخفاقات، ط 1، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011م)، ص 344. انظر أيضًا:
Doreen Warriner, Land Reform and Development in the Middle East; A Study of Egypt, Syria and Iraq (London: Royal

التقرير الذي صاغه ميشيل دوم -أحد رموز الكتلة الانفصالية في الجزيرة- في رسالة موجهة لعصبة الأمم سنة 1937 يسلط الضوء على جانب من دور الأجهزة الفرنسية في دعم اللاجئين في الجزيرة ومما جاء فيه: ((المهاجرون من جميع الأطياف وصلوا إلى الجزيرة، حيث جذبتهم هيبة العَلم ذي الألوان الثلاثة، وبفضل الجيش الفرنسي، الذي أسهم في تهدئة المنطقة أولًا، ثم أسهم بشكل كبير في ترميمها، شهدنا تطوير مدينتين: الحسجة والقامشلي، وإضافة إلى ذلك ينبغي اعتبار ازدهار 500 قرية من أعماله))[37].

النتيجة هي أن جماعات من مختلف الأديان والمذاهب والإثنيات غمرت الجزيرة، إضافة إلى سكانها من العشائر الرحل وأنصاف الرحل، وكذلك مهاجري القوقاز المستقرين على الخابور. فالمهاجرون الأرمن والأكراد والسريان والكلدانيون والأشوريون واليهود ضخموا مجموع سكان سورية في ما بين الحربين[38]، وقد وصفت الدوريات الفرنسية آنذاك الجزيرة بأنها ((أصبحت أرض اللجوء))[39]، وتمت الإفادة منهم في فرق الجيش الفرنسي المتعددة العاملة في سورية (الفيلق السوري La légion Syrienne، الهجانة La garde Mobile، السرب L'Escadron) وتؤكد مذكرة للحزب الشيوعي سنة 1937 أن الجنود جميعهم تقريبًا في كل هذه الفرق كانوا من المهاجرين من تركيا مثل الأكراد، الإيزيديين، والمسيحيين المعروفين (بطوغلاركي)، ثم من الأشقياء الذين كانوا قبل دخولهم الجيش قطاع طرق ومهربين[40]. ويشير ألبرت حوراني المعاصر لتلك المرحلة إلى أن الجزيرة في سنوات ما بين الحربين أعيد توطينها بالكامل تقريبًا من قبل الجماعات المهاجرة، لكنه يؤكد أن المسلمين العرب ظلوا يشكلون الجزء الأكبر من السكان[41].

Institute of International Affairs, 1975).

(37) Archives Dominicaines, Fonds Haute Djeziréh, Série IV, Dossier 58, Rapport adressé à la SDN par Michel Dome en date du 6 Aout 1937 ayant pour la titre» La vérité sur les événements sanglants du Juillet 1937", p. 1.
See Aslo: Seda Altug, Sectarianism in the Syrian Jazira: Community, land and violence in the memories of World War I and the French mandate (1915- 1939), This is to obtain a doctoral degree , Utrecht University, 2011, p.292

(38) Mouna Liliane Samman, La Population de la Syrie , Etude geo-demoghaphique , O.R.S.T.O.M , Paris, 1978, P.128

(39) Affaires étrangères: revue mensuelle de documentation internationale et diplomatique, (Le Proche-Orient après la signature des traités franco=syrien et franco-libanais), mars 1938, 1938/03 (A8,N3), p. 158.

(40) « مذكرة الحزب الشيوعي السوري: ماذا في الجزيرة، في أيلول/ سبتمبر 1937»، انظر في: جمال باروت، التكوّن التاريخي الحديث للجزيرة السورية، ص 875.

(41) A.H. Hourani, pp.140-141.



3. الهجرات المسيحية

أفادت سلطات الانتداب الفرنسي من الهجرة المسيحية من تركيا والعراق، وكانت المناطق الواقعة على طول الحدود مع تركيا من أهم المناطق التي استقبلت اللاجئين، حيث تجمعوا بالقرب من ضفاف أنهار (البليخ، الخابور، جغجغ)، فضلًا عن منقار البطة بعد عام [42]1930.

أ. اللاجئون الأرمن (1915-1925)

شكل الأرمن طلائع الهجرات المسيحية التي لجأت إلى سورية في بدايات القرن العشرين، فقد دفعت الصدامات بينهم وبين الحكومة في سنين (1895، 1908)، وحوادث الحرب العالمية الأولى (1914-1918)، وما تخللها من صدامات مع الأرمن، أو ما عُرف (بمذابح الأرمن) إلى ارتفاع عدد الأرمن في سورية[43]، وأدى انسحاب الفرنسيين المفاجئ من كيليكيا ضمن اتفاقية أنقرة الأولى سنة 1921 إلى زيادة معدلات هذه الهجرة أيضًا، وهناك إشارات كثيرة أيضًا إلى أن العوامل المادية والرغبة في تحسين الحالة الاقتصادية كانت وراء زيادة الهجرة، فقد أشار أحد مصادر الدبلوماسية البريطانية إلى أنه ((على الرغم من موقف أنقرة السلبي تجاه المسيحيين، ولكن يبدو أنه لا يوجد أي ضغوط متعمدة من جانب الحكومة التركية لتحقيق هذه الهجرة))[44]، كذلك تقبّل الدبلوماسيون الأميركيون ذلك وزعموا ((عدم وجود دليل على سوء المعاملة للأرمن))، وأن المصاعب الاقتصادية هي سبب رئيس للنزوح الجماعي، وأضافوا أنه: ((هناك أدلة على أن الضغوط تمارس في مناطق معينة لإجبار الأرمن على دخول المدن والبلدات، وأنَّ صعوبة الحصول على أسباب رزقهم تؤدي إلى هجرتهم التدريجية، خاصة إلى سورية))[45]، والأخطر من هذا كله هو ذهاب بعض المصادر إلى ربط الهجرة الجماعية للأرمن بالتحريض من قبل القوميين الأرمن الذين أرادوا الحصول على أكبر عدد ممكن من مواطنيهم في سورية، على أمل إقامة وجود قوي ضدَّ تركيا هناك، وقد لُحِظَت برقية في 25 حزيران/ يونيو 1929 من القنصل التركي العام في مدينة أنتويرب Antwerp البلجيكية، أن القوميين الأرمن بقيادة عضو حزب الطاشناق - حزب التحرير الأرمني- (سوتيون هاراساناريان) قد عقدوا اجتماعًا في أنتويرب

---

(42) Velud, Op.cit.

(43) الأب فردينان توتل اليسوعي، وثائق تاريخية عن حلب، دفتر أخوية عزبان الأرمن وما إليه من الفوائد، (بيروت: المطبعة الكاثوليكية، 1950)، ص 7-9.

(44) Soner Cagaptay, Islam, Secularism and Nationalism in Modern Turkey, First published 2006 by Routledge, P.36

(45) Ibid.

لمناقشة استفزاز هجرة جماعيّة للأرمن من تركيا إلى سورية[46].

اجتاز الحدود بين عامي (1922 – 1923) حوالى أربعين ألف أرمني للإقامة في سورية ولبنان[47]، وبين عامي (1929-1930) قدمت ثلاثمائة أسرة أرمنية من ديار بكر وشكلوا طبقة الحرفيين الأوائل[48]، وقدّر فيلود أعداد المهاجرين من الأناضول وكيليكيا بنحو 100 ألف مهاجر، معظمهم من الأرمن[49]. الرسولية الكاثوليكية كانت قد فتحت مجالًا واسعًا للمهاجرين الأرمن للعمل ضمن مشروع تشجيع الكثلكة المدعوم فرنسيًا، وبلغت أعداد الأرمن الكاثوليك في مناطق سورية جميعها حوالى 35,000 نسمة، مقابل 128,000 الغريغوريين[50]، وبعد إنشاء مدينة القامشلي استقر قسمٌ كبير منهم فيها، وأُنشئت لهم كنائس وأحياء خاصة منذ بدأ تخطيط المدينة، وقد بلغت أعدادهم بموجب الإحصاءات الفرنسية في محافظة الجزيّرة السوريّة سنة 1943 حوالى 9783 نسمة[51].

ب. اللاجئون السريان (1922-1931)

شهدت المدة بين عامي 1922 و1926 الموجة الثانية من الهجرات المسيحية، وكان للسياسة التركية وتطبيقها الصارم القاضي بخفض نسبة المسيحيين في مدن كيليكيا والأناضول إلى 5 بالمئة أثرها الكبير في عمليات التهجير[52]. بدأت الهجرات السريانية منذ عام 1922 باتجاه الحسكة مباشرة، بعد تمركز الفرنسيين فيها، وشكلت العناصر السريانيّة طلائع جيش المشرق الفرنسي حينذاك، وكان هناك شخصيات عملت مع الفرنسيين في المقاولات للجيش الفرنسي والوظائف الأخرى من مثل الترجمة وغيرها منذ دخول الفرنسيين الذي اعتمدوا عليهم بجزء كبير من سياستهم الإثنية، وقد انحدرت الهجرات المسيحية السريانية إلى الجزيرة السورية من منطقتين رئيستين هما: طور عابدين التي تضم مديات وآزخ ونصيبين والقرى المحيطة بها؟، وهؤلاء كانوا محافظين في قراهم على لغتهم

(46) Ibid.

(47) غورغاس، ص 60.

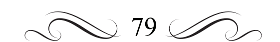
(48) L'Écho du Sud: [«puis» Organe indépendant] des interest généraux du Sud de Madagascar, Fianarantsoa: [s.n.?] , (A11,N536), 15/07/1939.

(49) Velud, Op.cit.

(50) Oeuvre des écoles d'Orient: bulletin périodique, Paris: [s.n], 1928/01 (T32), p. 275-277

(51) Altug, p.9

(52) Velud,.» Op.cit



السريانية، ويتحدث بعضهم كذلك الكردية، والسريان من منطقة ماردين، وتشكل العربية المصدر الأساس للغة والهوية لدى هؤلاء، وينسب السريان المهاجرون من ماردين إلى منطقتين هما قلعتمرا (قلعة مرة)، والقصور ويعرف أهلها (بالقصَوارِنَة أو القصورانيّة).

وفي وثيقةٍ عن الزيارة البطريركية التي قام بها المطران أفرام حيقاري نهاية عام 1931 إلى دير الزور والجزيرة يذكر حيقاري أنّ عدد المسيحيين يزداد يومًا بعد يوم، مستشهدًا ببلدة عين ديوار التي أُنشئت سنة 1930، وفي عام بات فيها حوالى ثلاثمئة عائلة مسيحية، ويشير المطران إلى لقائه بالمستشار الفرنسي الليوتنان بيريه Perrier والحديث الطويل الذي جرى بينهما بشأن مسيحيي عين ديوار وجهاتها، وطلبه تسهيل مجيء المسيحيين والعناية الخاصة بالقادمين منهم إلى عين ديوار والبلاد السورية، وضرورة فتح المجال لهم لتصبح الأكثرية مسيحية في هذه المنطقة، فهم ((أحسن عنصر صادق لدى الفرنسيين، ووجودهم بكثرة يخفف عن الفرنسيين))- بحسب حيقاري-، مضيفًا أنه طلب بشكل خاص المساعدة للعناية بالناشئة ونشر النفوذ الفرنسي والتهذيب الفرنسي.. إلخ، وقد وعده المستشار الفرنسي بتقديم المساعدة لبناء مدرسة في أحسن بقعة من البلدة، واستحصال الدعم المادي اللازم لذلك، ولا سيما أن المسيحيين كما يشير حيقاري ((لا يرسلون أولادهم إلى المدرسة الأميرية التي افتتحها وزير المعارف (محمد كرد علي) في عين ديوار سنة 1931، ولا سيما أن المعلّم مسلم))[53].

هنا يمكن أن نلحظ أنّ هناك تناغم شديد بين السياسات الفرنسية من جهة، وفئات من اللاجئين (من مثل رجال الدين المسيحي) المنخرطين بسياسات الكثلكة التي اتبعها الفرنسيون كذلك اتجاه المسيحيين اليعاقبة وغيرهم.

ج. الهجرات الأشورية – الكلدانية (1933-1939)

مثلت الهجرات الأشورية (النسطورية) المصدر الثالث من مصادر الهجرة المسيحية إلى الجزيرة في القرن العشرين، إذ وصل عدد من السكان (الكلدو- أشور) من العراق إلى سورية بعد المعارك التي اندلعت بينهم وبين الجيش العراقي، وبعد المذبحة التي عرفت بـ (مذبحة السُمُيّل)، بعد أن رفضت البرازيل وبريطانيا العظمى وفرنسا وبلجيكا والدمينون وهولندا وإسبانيا والبرتغال وتركيا والأرجنتين استقبالهم، حتى قبرص لم يكن فيها ما يكفي لاستقبال الأشوريين، فضلًا عن كينيا في أفريقيا التي

(53) أغناطيوس أنطون الثاني حايك (بطريك السريان الأنطاكي السابق)، تاريخ أبرشية نصيبين والحسكة، (بيروت: مطبعة توما، 2006)، ص 48-50.

كره الأشوريين الهجرة إليها[54]. وكانت المفوضية الفرنسية تنوي إسكانهم في منطقة وادي الغاب نتيجة لخصوبتها، وذلك قبل اسكانهم نهائيًا في منطقة الخابور[55]. وقد قدرت أعدادهم أواسط سنة 1939م بحوالى (9000) أشوري في وادي الخابور[56].

أما من نسميهم كلدانًا اليوم فقد كانوا جزءًا من المذهب النسطوري لكنهم اعتنقوا الكاثوليكية، وكانوا يُعرفون بمجموعة السهل، وقد أطلق الفرنسيون عام 1919 مصطلح (الكلدو- أشور) في محاولة التوحيد بينهم وبين النساطرة والسريان الأرثوذوكس والكاثوليك، واستعمالهم جميعًا قوات إثنية أسهمت في احتلال الجزيرة السورية وقمع الحركات المعادية للفرنسيين أو التي تميل للقيادة الكمالية[57]. وصل الكلدان مع أشقائهم الأشوريين من مناطق نينوى والموصل، وقد بلغت أعدادهم سنة 1943 حوالى 1965 نسمة[58].

قدمت فرنسا للأشوريين الأراضي على ضفاف الخابور، وكذلك القروض لبدء الأعمال الزراعية، واستغلالًا لوضعهم أخذت تجندهم أيضًا في جيش المشرق الفرنسي[59]، فالوضع الأشوري المتردي جعلهم عرضة للاستغلال، وتغنت فرنسا أمام الرأي العام بأنها حامية الأقليّات من الاضطهاد، وأن الأقليّات تلوذ بفرنسا لهذا السبب[60].

قوبلت عملية إسكان الأشوريين باحتجاجات من الكتلة الوطنية آنذاك، الذين عدّوا أن سياسة إسكان الأشوريين في سورية من قبل فرنسا بعد أن رفضت كثير من الدول استقبالهم تعد خروجًا على واجبات فرنسا تجاه سورية، وتنافي مصالح السوريين، فضلًا عن أن الأشوريين ((شعب اشتهروا بأعمال الشقاوة والثورة على حكومات البلاد، وأن وجود هذا العنصر المقلق في سورية وإسكانه على الحدود يعرّض سورية لمشكلات مع الحكومات المجاورة، وما يمكن أن تسببه الهجرة من حرمان

---

(54) باروت، ص 273-277.

(55) الجريدة الرسمية للجمهورية السورية، وقائع المجلس النيابي، الدور التشريعي الثاني، الدورة العادية الأولى، الجلسة الخامسة عشرة في 26 آيار/ مايو 1937، ص 794.

(56) ستيفن همسلي لونكريك، تاريخ سورية ولبنان تحت الانتداب الفرنسي، ترجمة بيار عقل (بيروت: دار الحقيقة، 1978)، ص314

(57) باروت، ص 200.

(58) Altug, p.9

(59) قسطنطين بيتروفيج، الآشوريين والمسألة الآشورية في العصر الحديث، ترجمة حنا. د.أ، (دمشق: الأهالي للطباعة والنشر، 1989)، ص 161.

(60) Bulletin quotidien de presse étrangère, France. Ministère de la défense. (Paris), 29 août 1933, (T55, N5434).

السوريين من منافع ومنحها للآشوريين على حسابهم))[61]. يذهب فيليب خوري إلى أنه كان لدى السوريين غير سبب واحد لصد تدفق الآشوريين إلى بلدهم، ويكفي القول إنهم كانوا يخشون تحول الأشوريين إلى طابور خامس[62].

4. الهجرة اليهودية

مع بدء إنشاء بلدة القامشلي وإحكام السيطرة الفرنسية، بدأت هجرة الأسر اليهودية من بلدة نصيبين إلى المنطقة، وقد دوَّن السيد سيلفر رئيس اللجنة المركزية الإسرائيلية العالمية تفاصيل زيارته إلى القامشلي سنة 1934، وتضمنت معلومات مهمة عن وضع البلد ونشأته، ومئات اليهود الذين وفدوا من نصيبين، وتبين أنَّ أول يهودي هاجر إلى القامشلي كان الحاخام (موشيه ناحوم عبد الله) الملقب بـ (خادم الرب)، واستطاع شراء بعض الأراضي فيها، ثم لحق به اليهود الآخرون، وبنوا المحال التجارية على الضفة الغربية لنهر جغجغ في المنطقة التي تتوسط السوق، وباتت تُعرف بالحي اليهودي، وكان الشارع يُعرف أيضًا آنذاك بالشارع اليهودي الكبير، وما يزال حتى الآن يُعرف باسم (سوق اليهود)، وكان السوق يلبي احتياجات أهل البادية والريف، ومركزًا لتبادل السلع من صوف وسمن مقابل الحبال والأقمشة والحاجيات الأخرى، ووجد اليهود فضاءً للتعايش بعيدًا عن العصبيات في بلدة (القامشليّة) الوليدة، وكانت علاقاتهم مع عشائر المنطقة العربية توصف بالممتازة، فضلًا عن قدرتهم على التنقل بحرية وممارسة تجارتهم مع البدو في كل المناطق، لكنهم بدؤوا يعانون تعصب المسيحيين الأكراد القادمين من تركيا بحسب تقرير سيلفر[63].

وعلى الرغم من أن أعداد اليهود المهاجرين إلى القامشلي كانت ضئيلة مقارنة بالأقليات الأخرى، إلا أنها مثلت عنصرًا حضريًا اقتصاديًا وتجاريًا مهمًا جدًا في المنطقة، وتبيّن إحصاءات جرت في عام 1943 أن عدد اليهود في القامشلي بلغ (1319) نسمة، في حين كانت أعدادهم في الحسكة لا تتجاوز (43) نسمة، و(76) نسمة فقط في قضاء دجلة (ديريك/ المالكية لاحقًا)[64]، وكان لهم تجمع كبير

(61) عبد الرحمن الكيالي، المراحل، ج2، (حلب: مطبعة الضاد، 1958)، ص 252.

(62) خوري، ص 505.

(63) Leg juifs de Kamechlié, Paix et droit: organe de l'Alliance israélite universelle (Paris), Numero 2, (Avril 1934), P. 10-14.

(64) Jazira Population, 31 December 1943 (source: CHEAM, L'état Civil en Syrie en Relation avec les Questions de Nationalité et de Statut Personnel des Communautés Religieuses, Emile Taupuenot, no. 50, n.d.)

في قرية العويجة قرب القامشلي، وكانوا يشتغلون بالزراعة هناك ويربون المواشي، ويتزيون بزي أهل المنطقة العربي، وفي عام 1970 وصلت أعدادهم (في مختلف المناطق السورية) إلى (4574) نسمة ، بينهم (2894) في دمشق، (1266) في حلب، (414) في القامشلي في الجزيرة[65].

5. الهجرات الكرديّة

كان الموقف الفرنسي يتّسم بنوع من الرفض إزاء اللاجئين الأكراد في بادئ الأمر، إذ لم يكن الفرنسيون يجدون أي مصلحة بلعب (الورقة الكردية) حينها، وكانوا يفضلون العنصر المسيحي لإحداث توازن ديموغرافي مع المسلمين، فضلا عن أن إسكان قبائل كردية من الرحّل يتعارض مع برنامج الاستعمار الزراعي في هذه المنطقة، ولم يكن الفرنسيون مطمئنين للولاء السياسي للقبائل الكردية[66]، خاصة اتجاه أولئك الذين اشتركوا في الانتفاضة ضدَّ السلطات التركيّة خاصة سنة 1925، تجنبًا لإثارة حساسية أنقرة، حيث كانت تقوم بتطبيق سياسات الإبعاد عن الحدود حتى من دون طلب تركي.

وقد أرسل المفوض السامي (في تلك المرحلة الجنرال ساريل) تعليمات في أوائل آذار/ مارس 1925 إلى موظفيه بخصوص اللاجئين تنصّ على ((مراقبة المتمردين الذين لجأوا إلى القبائل الكردية السوريّة، للتأكد من أنهم لا يشكلون أي مركز للاضطراب المناهض لتركيا))[67]، ولهذه الغاية، كان يتعيّن مراقبة القبائل بعناية، وتعزيز وحدات الدرك في المنطقة.

ونصت تعليمات فرنسية إضافية أيضًا على ((إبعادهم إلى مسافة 30 كم على الأقل من الحدود التركية السورية، مراعاة لعلاقاتها الطيبة مع تركيا))، ((وينبغي نزع سلاحهم، لكيلا يشكلوا تهديدًا للأتراك شمال الحدود))[68]، وبعد اتفاقية حسن الجوار الفرنسية التركية، في شباط/ فبراير 1926،

---

(65) Seurat, Michel.» IV - Les populations, l'état et la société". Raymond, André. La Syrie d'aujourd'hui. Aix-en-Provence: Institut de recherches et d'études sur le monde arabe et musulman, 1980. (pp. 87-141) .http://books.openedition.org/iremam/731

(66) غورغاس، ص 62-63.

(67) Benjamin Thomas White، The Emergence of Minorities in the Middle East: The Politics of Community in French Mandate Syria, Edinburgh University Press. (2011), p.109

(68) غورغاس، ص63.

تمّ تمديد منطقة الاستبعاد عن الحدود لتصبح 50 كم، بدلًا من 30 كم[69].

تغيّر الموقف الفرنسي بعد وصول ضابط الاستخبارات الفرنسية الملازم أول بيير تيريه (Lieutenant Pierre Terrier) الذي قلب المنطقة رأسًا على عقب عبر مشروعه الذي حمل اسمه، إذ كان على امتداد ثلاث سنوات من وجوده نصيرًا للاجئين الكرد من تركيا، بعد انتفاضة عدوهم السابق حاجو آغا سنة 1926 ضدَّ حكومة أنقرة خاصة، ولجوئه مع قبيلته

(الهفيركان) إلى سورية، الأمر الذي شكّل بداية تحالف استراتيجي بين الملازم تيريه وبين حاجو آغا، وفي النهاية بادرت فرنسا إلى قبول وتشجيع الأكراد على الاستيطان في الجزيرة العليا وكرد داغ، وقد أسهم ذلك في زيادة أعدادهم بعد إدراكها ما يمثله الأكراد من ثقل في سياسة استعمار الجزيرة وفي حل النزاعات الحدودية مع تركيا[70]. وحينما غادر تيريه الجزيرة وتم إلحاقه بالمكتب السياسي في المفوضيّة العليا، ونظرًا للظروف الجغرافية للمناطق التي يتوزع عليها الأكراد، والتي لا تسمح بتحويلها إلى ولايات ذات حكم ذاتي قد اقترح تيريه على الزعماء والوجهاء الأكراد التركيز على الجزيرة، إذ يمكن وجود أمل بتطويرها إلى منطقة استقلال ذاتي للأكراد، أما فيما يتعلق بقضائي كرد داغ وجرابلس، فينبغي الاكتفاء ببعض الصلاحيات.

وقد بدأت السلطات الفرنسية عملاً بمشروع تريبه بالسماح لزعماء الحركة القومية الكردية بالإقامة في مدينة الحسكة مركز الجزيرة، وكان من المفترض اتخاذ تدابير أخرى ذات طابع ثقافي وإداري، حتى الوصول إلى استقلال ذاتي شبيه بدولتي العلويين والدروز، وقد تمّ إنجاز جزء من التدابير التي نصّ عليها مشروع تيريه بين عامي 1928 و1936 بحسب تقرير للأمن العام كتب عام 1943، ويمكن أن نذكر من تلك التدابير: تعيين موظفين كرد في الجزيرة، وتشكيل فوج من جيش المشرق يضم أكرادًا ومسيحيين، وفتح صف كردي في المعهد العالي العربي في دمشق، وإنشاء صف ليلي لتعليم الكردية في بيروت، والاستحصال على رخصة لصدور مجلة هاوار، وتدخل جهاز المخابرات لإلزام الحكومة السورية بإعطاء بطاقات هوية للاجئين الكرد.

أثارت السياسات الفرنسية اتجاه الأكراد النازحين إلى الأراضي السورية شكوك ومخاوف السوريين، وكانت بعض الصحف المحلية واللبنانية تنقل تلك الشكوك والاتهامات الموجهة لفرنسا فيما يتعلق بسعيها لإقامة كيان كردي على الحدود السورية- التركية، ((وتتساءل كيف يمكن لفرنسا

(69) Benjamin, Op.cit. pp.109-110

(70) غورغاس، ص77.

أن تتساهل بإقطاع الغرباء عن سورية أراضي سورية))[71].

تشير بنية ومحتويات المحفوظات الفرنسية إلى أنَّ الملفات التي تشير عناوينها ببساطة إلى الأكراد أو (الأكراد في سورية) تحوي دائمًا تفاصيل تركز بشكل كبير على الأحداث التي كان لها تداعيات عبر الحدود أو داخل سورية، مثل: (الأكراد اللاجئين في سورية، تجدد العنف على الحدود، تدفق المزيد من اللاجئين).

بادئ الأمر كان المسؤولون الفرنسيون يشعرون بالقلق من أن مزيدًا من الضغوط، والقوة التي يستعملها الأتراك ضدّ الأكراد في تركيا، قد تسهم في نقل (المشكلة الكردية) إلى سورية، بما يشكل عبئًا على فرنسا، لكنهم على ما يبدو لم يكونوا مستائين من قبول الهجرة الكردية ما داموا قادرين على السيطرة عليها من طريق المراقبة ونزع السلاح كما أشرنا سابقًا، وبالتالي عملوا على الإفادة من هذه الهجرة [72]وفي السنوات التي تلت ثورة الشيخ سعيد خاصة التي أظهرت بشكل واضح تشجيع الفرنسيين على إقامة الأكراد في المناطق الحدودية في الجزيرة العليا، وفي كورد داغ، وهذا ما قام به ألوف اللاجئين الهاربين من قمع النظام الكمالي، بعد قمع انتفاضة الشيخ سعيد [73]1925.

بدأت تتجلى ملامح سياسة فرنسيّة لا تقبل الشك في برغبتها في الإفادة من وجود مجموعات كرديّة معادية للأتراك حاجزًا حدوديًا في وجه الأتراك، وربما لابتزاز الموقف التركي والضغط عليه متى ما دعت الحاجة لكسب أي موقف أو تفاهم جديد، لذلك كانت الهجرات الكردية مستمرة بدءًا من عام 1925 إبان اندلاع ثورة الشيخ سعيد بيران، مرورًا بانتفاضة أكري (1932-1939) وأخيرًا الهجرات بدوافع اقتصادية مع السياسات الزراعية في الجزيرة بدءً من عام 1945 واستمرت حتى بداية السبعينات من القرن العشرين[74].

وتشير الوثائق الفرنسية إلى أن الفرنسيين كانوا ينظرون بارتياح إلى النمو السكاني بين الأقليّات في سورية لمواجهة المطالب القومية العربية؛ حيث إن وجود خليط من السكان من انتماءات مختلفة يتيح للسلطات المنتدبة تقسيم البلاد ويجعل وجود فرنسا ضروريًا لحماية حقوق الأقليّات الإثنية والدينية في مواجهة الخطاب القومي المستند على عروبة سورية.

---

(71) صحيفة لسان حال، «الوطن الكردي»، ع: 10213، (بيروت، 21 كانون الثاني/ يناير 1928).

(72) Benjamin, Op.cit, P.112

(73) غورغاس، ص 62.

(74) مكدول، ص 703-704.



وأيًا يكن الأمر فقد أخذت سياسة توطين اللاجئين، المسيحيين أولًا، ثم الكرد، بُعدًا أدى خلال عقدين إلى تغيير وجه الجزيرة السوريّة الإثني والديني تغييرًا عميقًا[75]، وعلى الرغم من هذا بقي الأكراد أقليات عددية في مناطق توزعهم بالشمال السوري بخلاف العلويين والدروز الذين كانت لهم كيانات (دول) شكلوا فيها أهمية عددية كبيرة أو الأغلبية العظمى كما في دولة الدروز[76].

مع توقيع المعاهدة السورية الفرنسية التي نصّت على استقلال البلدان السورية وانسحاب القوات الفرنسية خارج أراضيها، كان التعاون الفرنسي الكردي قد توقف، وتوقف مشروع تيريه، وجرى التراجع عن بعض التدابير التي كانت في مصلحة الكرد[77].

سادسًا: موقف القوى الوطنية من توطين اللاجئين

اتخذت القوى الوطنية المختلفة مواقف مناهضة لسياسات فرنسا الهادفة إلى توطين مجموعات اللاجئين سواء المسيحيين أو الأكراد، إذ كان من شأن ذلك الإخلال بالتوازن الديموغرافي وإعاقة الطموحات القومية هناك - بحسب خوري[78]، ففضلا عن عامل اليقظة القومية الذي أضعف الرابطة الدينية كأساس لترابط الأقوام العثمانية المختلفة[79] فإنَّ العامل الآخر لبروز مسألة الأقليّات العنصرية في سورية من وجهة نظر بعض النخب الوطنية المعاصرة لتلك الحقبة تمثل بالسلطة المنتدبة التي كان من غاياتها في سورية ((إضعاف الروح القومية العربية، بخلق شتى الميول والنزعات، لهذا لم تتورع السلطة الفرنسية عن إدخال عناصر مختلفة بغية القضاء على الوحدة القومية))[80]. كذلك استغلال السلطات الفرنسية لعامل الأقليات، في استخدامهم بأعمال عسكرية ضدّ السوريين، كما حدث في الفرات عندما استخدمت عشائر محمود باشا المليّ الكردية لقمع انتفاضة الفرات، وكذلك استخدام الكتائب الأشورية، ويشير مكدول إلى أنه حينما قام القوميون العرب والدروز بالثورة الكبرى ضدّ الحكم الفرنسي في عام 1925 استعملت فرنسا قوات

(75) غورغاس، ص 60.

(76) Benjamin, Op. cit, P.112

(77) غورغاس، ص 62-63.

(78) خوري، ص 584.

(79) George Antonius, The Arab Awakening, Beirut: Khayats, 1938, p.369

(80) نجم الدين الرفاعي، المشاكل السياسية الداخلية في سوريا، رسالة لنيل الدكتورة في العلوم السياسية (بيروت: الجامعة الأمريكية، 1946)، ص 47.

إضافية مجندة من الأقليّات لسحقها، ومن بينها قوات كردية، بعض أفرادها من المهاجرين الذين وصلوا للتو من تركيا، وبعضهم الآخر من سكان حي الأكراد الذين سُجلوا من قبل حاميهم المحلي عمر آغا شمدين[81]، كما عبّر عبد الرحمن الكيالي عن سخف المنطق الفرنسي في تبرير استقبال اللاجئين وآخرهم الأشوريون على أراضي سورية بذريعة العمل الإنساني، وعدّ أن الهدف الحقيقي هو ((إملاء سورية بالعناصر اللاجئة، الغريبة بجنسيتها ولسانها وعرقها ووطنيتها، لتقليل كثافة العناصر العربية وإضعاف شوكة السكان وخلق شغب على الحدود يهدد الكيان))[82].

ويرى خوري أنَّ كشف الجزيرة واستيطانها وجعلها آهلة بالسكان أظهر مكنونها الاقتصادي الهائل، وبالتالي أهميتها بالنسبة إلى مستقبل سورية موحدة مستقلة، أما الإقليميون (الانفصاليون) من ناحية أخرى فكانوا قادة أقلية تتمنى الحفاظ على نفوذها التقليدي واستقلالها تحت الحماية الفرنسية[83].

يمكن كذلك في هذا الإطار التذكير بالتحذيرات المبكرة التي أطلقها وزير المعارف السوري محمد كرد علي، في تقريره عن لواء الجزيرة الذي رفعه في 18 تشرين الثاني/ نوفمبر 1931 إلى رئيس الجمهورية آنذاك تاج الدين الحسيني ومما جاء فيه[84]: ((وتعلمون- أيّدكم الله- أن معظم من هاجروا إلى تلك الأرجاء هم من العناصر الكردية والسريانية والأرمنيّة والعربية واليهودية، وجمهرة المهاجرين في الحقيقة هم من الأكراد نزلوا في الحدود، وإني أرى أن يسكنوا بعد الآن في أماكن بعيدة عن حدود كردستان؛ لئلا تحدث من وجودهم في المستقبل القريب أو البعيد مشاكل سياسية تؤدي إلى اقتطاع الجزيرة أو معظمها من جسم الدولة السورية؛ لأن الأكراد إذا عجزوا اليوم عن تأليف دولتهم، فالأيام كفيلة بأن تنيلهم مطالبهم، إذا ظلوا على التناغي بحقهم والإشادة بقومتيهم، ومثل هذا يقال في أتراك لواء الإسكندرونة، فإن حشد جمهرتهم فيها قد يؤدي إلى مشاكل في الآجل لا يرتاح إليها السوريون، فالأولى إعطاء من يريد من الترك والأكراد أرضًا من أملاك الدولة في أرجاء حلب وحمص))، كذلك ينصح كرد علي بعملية الدمج الاجتماعي للاجئين مع السكان المحليين لتذويب الفروقات فيقول: ((ومهاجرة الكرد والأرمن يجب في كل حال أن يمزجوا بالعرب في القرى الواقعة في أواسط البلاد لا على حدودها؛ اتقاء لكل عادية تطرأ، ونحن الآن في أول السلم نستطيع التفكير والتقدير))[85].

---

(81) مكدول، ص 693.

(82) الكيالي، المراحل، ج 2، ص 255.

(83) خوري، ص 584.

(84) محمد كرد علي، المذكرات، ج2، (الرياض: دار أضواء السلف، 2010)، ص 436-443.

(85) محمد كرد علي، المذكرات، ص 436-443.

سابعًا: سياسات فرنسا في تشجيع حوادث الانفصاليين

كان نشاط الأجهزة الفرنسية يزداد مع تنامي شعبية الحركة الوطنية في عموم أرجاء سورية، الأمر الذي دفع الفرنسيين لزيادة تشجيعهم للقوى الانفصالية لإثارة مطالبهم بالحكم الذاتي والإداري والمالي شبيه ما تم منحه للدروز والعلويين، تحت حماية الانتداب الفرنسي، وتعيين موظفين محليين تحت إمرة حاكم فرنسي، وكان ضمن الحركة الانفصالية بعض زعماء القبائل الكردية والعربية وبعض التجار والمزارعين المسيحيين.

ويعزو كريستيان فيلود روح التمرد في الجزيرة كذلك إلى الطابع غير المتجانس لسكان القامشلي ومدن الجزيرة بشكل عام[86]، ولا نتفق كثيرًا مع هذا التفسير، بل نرى أن عقلية الغنيمة التي كانت تغلب على سكان المنطقة من مختلف الانتماءات هي الدافع الأبرز خلف مواقفهم واصطفافاتهم. فزعماء الكتلة الانفصالية (المسيحية– الكردية) كانوا بالدرجة الأولى يسعون للحفاظ على مكانتهم ووضعهم المميز الذي وصلوا إليه في الجزيرة، فقد حصلوا على الأراضي وباتوا وسطاء بين السكان المحليين والسلطة عبر تعاونهم الوثيق مع ضباط الأجهزة الفرنسية الخاصة، وباتوا يلعبون على ورقة الاستقلال الذاتي دفاعًا عن مكاسبهم[87]، ويؤكد غورغاس أن أنصار الاستقلال الذاتي (من الكرد والمسيحيين) يعترفون بأنهم قدموا حديثًا إلى الجزيرة، غير أن إعمار منطقة كانت تعد صحراوية يعطي (حقوقًا) للسكان الجدد، فهم يعدون أنفسهم الصانعين الحقيقيين للجزيرة الحديثة[88]، أما العرب فقد كانوا منقسمين إلى جهتين تحركهما غالبًا أطماع السلطة والنفوذ داخل القبيلة، أو مسائل تتعلق بالسيطرة على الأرض؛ فاتخذوا مواقف بين مناصر أو معارض لاتجاه الكتلة الوطنية التي مثّلها آنذاك دهام الهادي[89]. فقد وقف في صف الانفصاليين في حوادث الجزيرة في تموز 1937 زعماء عشائر عربية ممن همشتهم الأحداث لاحقًا من أمثال ميزر بن عبد المحسن (شمر) ومحمد العبد الرحمن (طي) وأبناء إبراهيم باشا وقادة آخرون كرد[90]. لكن مواقف هؤلاء الزعماء والشيوخ سرعان ما كانت تتبدل وتتغير وينتقلون إلى الضفة الأخرى من دون أي مشكلة[91].

(86) Christian Velud, «L'émergence et l'organisation sociales des petites villes de Jézireh, en Syrie, sous le mandat français», dans Petites villes et villes moyennes dans le monde arabe, URBAMA, N° 16-17, 1986. P.95.

(87) غورغاس، ص 111-112.

(88) المرجع نفسه.

(89) خوري، ص 585.

(90) أوبنهايم، البدو، ج 1، ص 118.

(91) تبرأ خليل باشا الملي في جلسة للبرلمان من الحركة الانفصالية التي كان أحد رموزها مبررًا ذلك بأنه تبين له بأنها لم تقم لتحقيق

1. حوادث الجزيرة (1937-1938)

كانت مقتضيات معاهدة عام 1936 تلزم المفوضية العليا الفرنسية بدعم دمشق في مواجهة أي عصيان أو محاولات انفصالية في الأطراف، لكن الأجهزة الفرنسية، وكذلك الإرساليات العاملة في فرنسا، وبعض أولئك المؤثرين في الرأي العام الفرنسي، لم يتوقفوا عن انتقاد ما سمّاها هيمسلي (الأنتلجنسيا) الدمشقيّة، وكانوا يقفون إلى جانب الانفصاليين ومنهم الحركة الانفصالية في الجزيرة، كما سارعت الأجهزة الفرنسية بعد قرار وحدة جبل الدروز ومحافظة اللاذقية -وفق ما تقرر في الاتفاقية- إلى محاولة إحباط الوحدة من طريق إثارة المشكلات والصراعات الداخلية هناك على غرار ما فعلته أجهزة الاستخبارات الفرنسية في الجزيرة، ويلحظ ألبرت حوراني أن الجزيرة شكلت نموذجًا لمشكلة معقدة تتحدد طبيعتها بعدد كبير من العوامل من حيث التوتر بين المسيحيين والمسلمين بين العرب والكرد أو التدخلات التركية والعراقية عبر الحدود[92]. أضف إلى ذلك أن دعاة الحكم الذاتي كانوا واثقين -وإن لم يتم تلبية طلبهم- بأن المشاعر الفرنسية الكاثوليكية لن تسمح -لأسباب واضحة- باللجوء إلى القسر الذي كان الوضع يقتضيه[93].

امتاز النصف الأول من السنة 1937 بالتوتر في الجزيرة، ففي الوقت الذي كانت بعض المجموعات الانفصالية بقيادة المطران حبي من الطائفة الكاثوليكية السريانية وخلفه الكاردينال تبوني دائبينِ على تنظيم قواهم، كان هناك اتهامات لموظفي العاصمة في الجزيرة بعدم المرونة، الأمر الذي أدى إلى اندلاع الصدامات الأولى في صباح 6 تموز/ يوليو 1937 في الحسكة، وتعرض المحافظ بهجت الشهابي وضباط الشرطة للتهديد وهوجم السراي[94]. أدى الهجوم لجرح أفراد من الشرطة وهرب الباقون ملتجئين إلى السرايا، في اليوم التالي تم إطلاق النار على دورية من رجال الدرك أثناء مرورها أمام منزل عبد الأحد قريو (رئيس البلدية وأحد زعماء العصيان) فقُتل دركيان، واعتُقل ستة آخرون، ونزع منهم سلاحهم، واقتيدوا إلى باحة الكنيسة، وهنا جاء ضابط الاستخبارات الكابتن توماس بسيارته فاستلم المعتقلين، واقتادهم إلى سرايا الحكومة من دون استرداد سلاحهم، وقتل في اليوم نفسه دركي على درج السرايا، وانقطعت دوريات الدرك والشرطة وحوصر الموظفون في السرايا[95].

مطالب مشروعة وطالب بإنزال أشد العقوبات بحقها، انظر الجلسات النيابية، الجريدة الرسمية لجمهورية سورية، العدد 14، 5 آيار/ مايو 1938، ص 146.

(92) A. Hourani, Syria And Lebanon A Political Essay, (London: Oxford University Press), P.141-140

(93) همسلي، تاريخ سورية ولبنان تحت الانتداب الفرنسي، ص 312.

(94) همسلي، تاريخ سورية ولبنان تحت الانتداب الفرنسي، ص 312.

(95) جمال باروت، ص 882.



تكررت تلك الحوادث ضدّ الموظفين الحكوميين في القامشلي ومديريات رأس العين وعين ديوار وغيرها، أما في عامودا فقد بقي الأمن آنذاك مستتب مع وجود أكثرية من الأكراد الموالين للحكومة، مع ملاحظة أن عامودا والدرباسية اللتين لم يحدث فيهما العصيان لا يوجد فيهما ضباط استخبارات فرنسيون[96].

كانت أجهزة الاستخبارات الفرنسية متهمة بتدبير حوادث الجزيرة، وبتحريض السكان على نصب الكمائن لأجهزة الدرك بهدف التشويش على السلطة المركزية[97]، يحدد بكداش عبر مذكرة أصدرها الحزب الشيوعي سنة 1937 وأرسلها لأصحاب القرار الفرنسي عن حوادث الجزيرة الأسباب التي تقف وراء تلك الأحداث وينفي أن تكون الحركة حركة مسيحية تدافع عن نفسها ضد (إرهاق الإسلام)، أو أنها حركة (أقلية تحمي حقوقها من تعدي الأكثرية) أو أنها (حركة عفوية جماهيرية)، ورأى أنها (مؤامرة مدبرة منذ زمن طويل) قام بترتيبها وتنظيمها وتسليحها العناصر الفاشيستية بين الموظفين الفرنسيين في الجزيرة نفسها وفي غير الجزيرة أيضًا[98].

ويقدّم بكداش قائمة بزعماء العصيان الذين ينتمون إلى أديان وإثنيات متعددتين وهم: المطران حبي، عبد الأحد قريو (رئيس بلدية الحسجة)، ميشيل دوم (رئيس بلدية القامشلي)، حاجو آغا (أكراد هفيركان)، خليل إبراهيم باشا (أكراد ملية)، سعيد إسحاق (سرياني)، ميزر عبد المحسن (مشيخة عرب شمّر)، محمود إبراهيم باشا (أكراد مليّة)، قدري جميل باشا (كردي)، إلياس مرشو (سرياني)، جميل الديلنجي، حبيب مريمو (سرياني)، مقسي نعوم (سرياني، رئيس بلدية الحسجة سابقًا)، محمد آل عبد الرحمن (مشيخة عرب طيء)، إبراهيم إسحاق، عبد العزيز المسلط (مشيخة عرب الجبور)، وإضافة إلى هؤلاء يجب ذكر الأدجودان[99] مراد، والسرجان[100] ميشيل وهما من صغار ضباط الجيش يناصران العصاة على المكشوف، ويؤكد بكداش - من طريق استعراض تلك الأسماء- أن الحركة لم تكن حركة (أقلية قومية)، ولا حركة دينية مسيحية بل مؤامرة على المعاهدة اشترك فيها نفر من الزعماء الرجعيين الذين لولا تشجيع أسيادهم الموظفين الفرنسيين لما تجرؤوا على التحرك

(96) جمال باروت، ص 883.

(97) ناهد عبد الكريم، المجالس النيابية في سورية ودورها في السياسة الداخلية والخارجية (1920-1943م)، رسالة معدة لنيل درجة الماجستير في التاريخ الحديث، (دمشق: كلية الآداب في جامعة دمشق، 1983)، ص 144.

(98) جمال باروت، ص 872.

(99) الأدجودان Adjutant: رتبة عسكرية فرنسية ومستخدمة في الجيش اللبناني باسم معاون، وهي أعلى من رتبة رقيب أول، وأقلّ من رتبة معاون أول.

(100) السرجان sergent: رتبة الرقيب، وهي أعلى من رتبة عريف، وأقل من رتبة رقيب أول.

من مساكنهم، ويصف هؤلاء الزعماء بخدام ضباط الاستخبارات[101].

ويعتقد غورغاس بأن المعاهدة الفرنسية – السورية وما تحويه من أحكام شكلت تهديدًا للأجهزة الفرنسية، وحاول بعض الضباط بمختلف الطرق منع إبرام فرنسا المعاهدة أو تأخير ذلك، وانخرطوا في الحركة الانفصالية في الجزيرة، ووجد الاستقلاليون الذاتيون- منذ ذلك الحين- الدعم والمساندة في العديد من المسائل مثل إيصال المذكرات إلى عصبة الأمم من جانب ضباط الأجهزة الخاصة، وفي طليعتهم الجنرال جاكو (Jacquout) قائد القوات، والنقيب بلانديل (Blandel) المفتش العام للأجهزة الخاصة في الجزيرة[102]. وقد عبّر المندوب المساعد للمفوض السامي عن أسفه من موقف الأجهزة الفرنسية على الأرض بالقول: ((إن ممثلينا لم يستطيعوا التخلي عن المواقف التي كانوا يتخذونها في ظل حكومة الكتلة الوطنية، ويستمرون في تشجيع تقسيم السكان لمصلحة جزء منهم لا يشكل في الواقع إلا أقلية))[103].

في قبال ذلك كان الموالون للمعاهدة والحكومة الوطنية يشكلون ثقلًا مهمًا أيضًا ومنهم: دهام الهادي (شيخ شمر – الجزيرة)، مشعل الجربا (شيخ شمر الزور)، عبد الرزاق الحسو (شيخ عشيرة الراشد)، حسن السليمان (قبيلة طيء)، محمد الغنّام (شيخ عشيرة البني سبعة)، طاهر الآغا الحاج محمود، عيسى آل عبد الكريم (زعيم أكراد الملية- عامودا) ، يونس العبدي (أكراد كيكان- عامودا)، عيسى القطنة (أكراد كيكان - درباسية)، عبد الباقي نظام الدين، سعيد آغا الدقوري (أكراد دقورية)، عيسى السليمان (شيخ عرب بقارة الجبل)، عبد الحميد الدحام، جميل المسلط (مشيخة عرب الجبور)، علي الزوبع (مشيخة عرب الجبور) علي السلطان (مشيخة عرب الجبور)، عزت سليم بك، صالح الأتبي (من شيوخ الجيجان)، عبد الرزاق جلبي، زكي جلبي[104].

بالنهاية تم إخماد هذه الاحتجاجات بعد الضغط المستمر على السلطات الفرنسية للالتزام بتطبيق المعاهدة، ولكن سرعان ما عادت الاضطرابات في القامشلي وأماكن أخرى من قبل المسيحيين الذين طالبوا بقانون حكم خاص مماثل للواء الإسكندرون[105]، ورفعت مطالب غاضبة تدعو إلى سحب المحافظ والموظفين التابعين له، وكانت ذروة الأحداث في القامشلي، إذ دارت- طيلة ساعتين-

(101) جمال باروت، ص 880.

(102) غورغاس، ص 104-105.

(103) غورغاس، ص 104-105.

(104) جمال باروت، ص 880-881.

(105) Hourani, Syria And Lebanon A Political Essay, P.215

معركة عنيفة في الشارع انتهت باستسلام الدرك وانسحاب المحافظ ونزول القوات الفرنسيّة، وقد انهالت على بيروت برقيات تطالب المفوض السامي بنظام خاص للجزيرة، وبوضع حد لتحكم موظفي دمشق بالجزيرة[106].

وما لبثت أن اندلعت حادثة عامودا (طوشة عامودا)، بين أنصار الكتلة الوطنية ممثلين بعشائر الدقورية الكردية في عامودا وآخرين، مقابل أنصار الكتلة الانفصالية في عامودا وجلهم من المسيحيين، وبلغت الأحداث ذروتها في أوائل آب/ أغسطس 1937، وسقط في المواجهات التي اندلعت بين الطرفين نحو 25 شخص ونهبت متاجر المسيحيين[107]، وتدخل العسكريون الفرنسيون عبر اللجوء إلى غارات جوية تأديبية على المساكن الكردية المحيطة، دمّرت عامودا، وألقت قنابلها على أطفال الأكراد ونسائهم وشيوخهم، كما يشير بكداش، مضيفًا أن الطائرات ظلت تطارد الأكراد الهاربين من القنابل حتى ألجأتهم إلى تركيا، فدخل العصاة عامودا وأعملوا فيها الحرق والتدمير والنهب أيضًا حتى أصبحت خرابًا[108]، وأعاد الفرنسيون تثبيت سلطتهم في مدن الجزيرة، وزادوا دعمهم للتكتل الانفصالي(الكردي- المسيحي)[109]، ومع ذلك لم تستطع لجنةٌ وصلت من دمشق إنجاز التحقيق الذي حاولت إجراءه، إذ أصيب اثنان من النواب الدمشقيين بجروح، بعدها قام المندوب الفرنسي في دمشق الكونت أوستروروغ (Ostrorog) بزيارة المنطقة للاستماع إلى الشكاوى والمطالب المعروفة[110]، وأدى تدخل القوات الفرنسية وإزالة المحافظ وبعض الموظفين إلى استعادة النظام لبعض الوقت ظاهريًا، ولكن الاستياء ظل مستمرًا، وبدأ الانفصاليون تشكيل أنفسهم في تجمعات للدفاع عن مطالبهم حول الاستقلال الذاتي[111]، ومع أن النواب عن الجزيرة ظلوا على ولائهم المعلن للحكومة المركزية فإن المطالبة المحلية بحكومة شبه مستقلة لم تخمد، واستمرت المقاطعة الواسعة للإدارة القائمة[112].

في الوقت الذي كانت فيه هذه الأحداث تتفاقم في الجزيرة كانت القضية الانفصالية تُثار في باريس وروما من قبل المطران تبوني (رئيس الكنيسة الكاثوليكية السورية) الذي نصّب نفسه متحدثًا

(106) همسلي، ص313.

(107) همسلي، ص313.

(108) جمال باروت، ص 885-886.

(109) خوري، ص588.

(110) همسلي، ص312-313.

(111) الكيالي، المراحل، ج 4، ص 373.

(112) همسلي، ص312-313.

باسم الأقليّات المسيحية التي كانت تعارض الحكم الوطني. وفي مذكرة قدّمها إلى وزارة الخارجية الفرنسية في تشرين الثاني/ نوفمبر 1937 تحدث تبوني عن احتمالية ارتكاب مجزرة بحق المسيحيين في الجزيرة ومناطق أخرى، وقدّم مقترحات لتجنب ذلك بأنه ينبغي منح الطوائف الدينية المساواة التامة في المسائل الدينية والشخصية، وينبغي تعيين عدد عادل من المسؤولين المسيحيين، وتأمين وسائل كاملة لحماية المسيحيين الذين قد يتعرضون للتهديد، وضرورة اعتماد مبدأ اللامركزية من أجل حماية مصالح الأقليّات، وجاء الرد الفرنسي على هذه المطالب بطريقة غامضة ومتصالحة، إذ إن الفرنسيين كانوا آنذاك يجرون مفاوضات مع رئيس الوزراء السوري من أجل الوصول إلى اتفاق والحصول على ضمانات معينة[113].

ثامنًا: سياسات توزيع الأرض وظهور الإقطاعيين القبليين

تميّز عهد الانتداب الفرنسي بتوسعة أراضي الإقطاعيين السابقين (الأعيان) من جهة، وبظهور طبقة إقطاعية جديدة لم تكن موجودة في العهد العثماني، وهي طبقة مشايخ العشائر التي انضمت إلى الفئات السابقة التي تكونت في العهد العثماني[114]، وقبل عصر الانتداب لم تكن الأرض الزراعية في الجزيرة والفرات مثلًا تحظى بقيمة اقتصادية فعلية ما خلا شواطئ الأنهار على الفرات والخابور، وكانت سهول الجزيرة مقسمة إلى مناطق نفوذ قبليّة ومراعٍ أكثر منها أرضًا زراعية.

من أجل ضمان ولاء زعماء القبائل، ومقابل استعدادهم للتعاون مع الانتداب، قام الفرنسيون بإجراءات عدة، فبادئ الأمر شرعت حكومة الانتداب بمنحهم رواتب سنوية بصفتهم زعماء وشيوخ عشائر، وكانت المنح تختلف من سنة إلى أخرى، سواء بالنسبة إلى القيمة المخصصة أم الشيوخ المشمولين بالمنحة، وحينما زادت أهمية الأرض صدرت قوانين تصب في مصلحتهم، فالمرسومان رقم 132 ورقم 141 لعام 1941 تم بموجبهما منح أراضي الدولة غير المسجلة - وهي تشكل المساحات الكبرى- لزعماء القبائل، وكانت هذه المراسيم مسؤولة جزئيًا عن تخصيص مساحات شاسعة، والاعتراف بها ملكية خاصة لهؤلاء الزعماء الذين باتوا من كبار الإقطاعيين، وبات الشكل الإقطاعي السمة المميزة بعد الحرب العالمية الثانية للمنطقة[115].

(113) Hourani, P. 216

(114) عبد الله حنا، الفلّاحون وملاك الأرض في سورية القرن العشرين: دراسة تجمع بين التاريخ الشفهي والتاريخ المكتوب، ط 1، (بيروت: دار الطليعة، 2003)، ص 18.

(115) Velud, La politique mandataire française à l’égard des tribus et des zones de steppe en Syrie op.cit



كان ضعف سلطات الانتداب بادئ الأمر من أهم أسباب سياساتها في تخصيص الأراضي الميري (أراضي الدولة) باسم الزعماء المحليين لضمان ولائهم[116]. وفي المحصلة أفاد زعماء القبائل وحدهم من التوزيع الفرنسي للأراضي العامة في الجزيرة وحوض الفرات، وأدى التعاون الفرنسي مع الشيوخ ورؤساء القبائل الموالين إلى إبقاء الأراضي الزراعية مسجلة بموجب صكوك محلية في أيدي قلة قليلة منهم[117]، ويذكر الشهابي أن لجان تحديد وتحرير أملاك الدولة الخاصة كانت ألعوبة في يد المستشارين الفرنسيين ((يهبون الأرض لمن يرضى عنه المستشار))[118].

تاسعًا: الخاتمة

من خلال ما تقدم في هذا البحث، يمكن لنا أن نرصد النتائج التالية لسياسات الانتداب الفرنسي في منطقة الجزيرة السورية:

1. اعتمد الفرنسيون على تأثير العشائر البدوية لتثبيت السيطرة على منطقة الجزيرة والفرات في المرحلة الأولى، كذلك فرضوا تقليص سلطة القبائل واستقلاليتها من خلال ربطها بمصلحة العشائر التابعة لأجهزة الاستخبارات الفرنسية، والتي أخذت سلطة تعيين وعزل الشيوخ مما ساهم في استثمار التناقضات والنزعات الداخلية لصالحها.
2. سياسات استقبال وتوطين اللاجئين من العناصر (غير عربية) في منطقة الجزيرة لم تكن وليدة الصدفة، ولا لدوافع اقتصادية كما كانت تبرر فرنسا، بل كانت ضمن سياسة انتدابية تم دراستها واقتراحها منذ عام 1919، أي قبل الانتداب، لكن الاحداث الأمنية والاقتصادية في تركيا بعد الاحتلال الفرنسي للمنطقة، خدم تلك السياسات وعجّل في تنفيذها، وتم في إثر ذلك توطين عشرات الألوف من اللاجئين المسيحيين والأكراد في المنطقة، ولا شك في أن هذه السياسات خدمت كذلك المشروع الاقتصادي - الزراعي الفرنسي في المنطقة، لكن الغاية الفعلية كانت هي التصدي لتصاعد قوة الوطنيين القوميين في المركز.
3. على الرغم من نجاح السياسة الفرنسية الأثنية في فرض واقع ديموغرافي جديد

(Hannoyer, Jean. La Syrie d’aujourd’hui. op.cit., (pp. 273-295 (116)

(117) Thomas. 540

(118) مصطفى الشهابي، مجلة الشرق، بيروت، العدد 57، 1932، ص 444، انظر قائمة القرى التي تم بيعها في إدلب وجبل سمعان، بموجب المرسوم رقم 1416 المؤرخ 18 تموز/ يوليو 1933، الجريدة الرسمية للدولة السورية (العاصمة)، السنة 15، ع: 14، (31 تموز/ يوليو 1933)، ص 316.

ومختلف في منطقة الجزيرة السورية، إلا أنها لم تنجح دومًا في تنفيذ مخططاتها إزاء اللاجئين، وخاصة في مسألة إقامة واقع سياسي وإداري في الجزيرة شبيه بدولة الدروز والعلويين بالاعتماد على الحركة الانفصالية التي كان عمادها زعماء أكراد ومسيحيين وكذلك بعض الشيوخ العرب الذين وجدوا أنفسهم على هامش الأحداث.

4. تراجع الفرنسيون بصورة واضحة عن سياساتهم اتجاه اللاجئين في الجزيرة خاصة بعد المعاهدة السورية -الفرنسية عام 1937، وفضّل الفرنسيون الإبقاء على علاقات جيدة مع الوطنيين السوريين في العاصمة والحواضر الكبرى، وكذلك مع الأتراك في الشمال، وفرضوا عددًا من القيود بعد ذلك على النشاط القومي لأكراد المنفى في سورية.

5. على الرغم من أن السياسات الفرنسية شجعت الزراعة وزادت الاهتمام بها بصورة واضحة وكبيرة في منطقتي الجزيرة والفرات، إلا أن سياستها في توزيع الأراضي الزراعية ساهمت في تشكيل طبقة الإقطاعيين القبليين، وكان السباق على استحواذ الأرض يتسارع في الأربعينيات، وأسهم في نشوب صراعات قبلية عدة في المنطقة.

المصادر والمراجع

بالعربية

1. البعلبكي. منير، معجم أعلام المورد، (بيروت: دار الملايين للنشر، 1992).

2. الخوري. فيليب، سورية والانتداب الفرنسي سياسة القومية العربية 1920-1945، (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1997).

3. السفرجلاني. محيي الدين، فاجعة ميسلون والبطل العظيم يوسف العظمة، (دمشق: مطبعة الترقي، 1937).

4. العياشي. غالب، الإيضاحات السياسية وأسرار الانتداب الإفرنسي في سورية، (بيروت: مطابع أشقر أخوان، 1955).

5. الوردي. علي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ط2، (لندن: شركة الوراق المحدودة، 2010).

6. أوبنهايم. ماكس فون، البدو، ماجد شبر محققًا، (المملكة المتحدة: دار الوراق، 2004).

7. باروت. محمد جمال، التكوّن التأريخي الحديث للجزيرة السورية: أسئلة وإشكاليات التحوّل من البدونة إلى العمران الحضري، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013).

8. بيتروفيج. قسطنطين، الآشوريين والمسألة الآشورية في العصر الحديث، د.أ حنا (مترجمًا)، (دمشق: الأهالي للطباعة والنشر، 1989).

9. الرفاعي. نجم الدين، المشاكل السياسية الداخلية في سوريا، رسالة لنيل الدكتورة في العلوم السياسية، (بيروت: الجامعة الأمريكية، 1946).

10. اليسوعي. الأب فردينان توتل، وثائق تأريخية عن حلب، دفتر أخوية عزبان الأرمن وما إليه من الفوائد، (بيروت: المطبعة الكاثوليكية، 1950).

11. حايك. أغناطيوس أنطون الثاني، تأريخ أبرشية نصيبين والحسكة، (بيروت: مطبعة توما، 2006).

12. حنا. عبدالله، الفلّاحون وملاك الأرض في سورية القرن العشرين: دراسة تجمع بين التاريخ الشفهي والتاريخ المكتوب، (بيروت: دار الطليعة، 2003).

13. صالح. زكي، مقدمة في دراسة العراق المعاصر، (بغداد: مطبعة الرابطة، 1953).

14. الكيالي. عبد الرحمن، المراحل، (حلب: مطبعة الضاد، 1958).

15. عبد الكريم. ناهد، المجالس النيابية في سورية ودورها في السياسة الداخلية والخارجية (1920-1943)، رسالة معدة لنيل درجة الماجستير في التاريخ الحديث، (دمشق: كلية الآداب في جامعة دمشق، 1983).

16. عينتابي. محمد فؤاد، ونجوى عثمان، حلب في مئة عام 1850-1950، (حلب: منشورات جامعة حلب، معهد التراث العلمي العربي، 1993).

17. غورغاس. جوردي، الحركة الكردية التركية في المنفى، جورج البطل (مترجمًا)، (بيروت: دار الفارابي، 2013).

18. فرسخ. عوني، إشكاليات الوحدة: الجمهورية العربية المتحدة: بحث في المعوقات والإنجازات والإخفاقات، ط1، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011).

19. كرد علي. محمد، المذكرات، (الرياض، دار أضواء السلف، 2010).

20. كوثراني. وجيه، بلاد الشام في مطلع القرن العشرين، ط3، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013).

21. مكدول. ديفيد، تاريخ الأكراد الحديث، راج آل محمد (مترجمًا)، (بيروت: دار الفارابي، 1996).

22. منسى. محمود صالح، الشرق العربي المعاصر، (القاهرة: دار الوزان للطباعة والنشر، 1990).

23. همسلي لونكريك، ستيفن، تاريخ سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي، بيار عقل (مترجمًا)، (بيروت: دار الحقيقة، 1978).

بلغة أجنبية

1. Affaires étrangères, revue mensuelle de documentation internationale et diplomatique, (Le Proche-Orient après la signature des traités franco=syrien et franco-libanais), (mars 1938, 1938/03), A8,N3).

2. Altug. Seda, Sectarianism in the Syrian Jazira: Community, land and violence in the memories of World War I and the French mandate (1915- 1939), This is to obtain a doctoral degree, (Utrecht University, 2011).

3. Antonius. George, The Arab Awakening, (Beirut: Khayats, 1938).

4. Bulletin quotidien de presse étrangère, France, Ministère de la défense, (Paris), 29 août 1933, (T55,N5434).

5. Cagaptay. Soner , Islam: Secularism and Nationalism in Modern Turkey, (Routledge Studies in Middle Eastern Politics, 2006).

6. Hourani. Albert, Syria And Lebanon A Political Essay, (London: Oxford University Press, 1946).

7. La Géographie: bulletin de la Société de géographie, Société de géographie (Paris: 1927).

8. Rabinovich. Itamar, "The Compact Minorities and the Syrian State, 191845-," Journal of Contemporary History 14, no. 4 (October 1979).

9. Oeuvre des écoles d'Orient: bulletin périodique, (Paris: [s.n], 192801/, T32).

10. Paix et droit: organe de l'Alliance israélite universelle (Paris: Numero 2, Avril 1934).

11. Raymond o'zoux, Les Etats du levant sous Mandat Français, (Paris: Librairie Larose, 1931).

12. Rabbath, Edmond, L'évolution politique de la Syrie sous Mandat de 1920 à 1925, (Paris: Les Presses modernes, 1928).

13. Samman. Mouna Liliane, La Population de la Syrie, Etude geo-demoghaphique, (Paris: O.R.S.T.O.M, 1978).

14. Seurat. Michel, IV- Les populations, l'état et la société, Raymond, André. La Syrie d'aujourd'hui, (Aix-en-Provence: Institut de recherches et d'études sur le monde arabe musulman, 1980).

15. Thomas. Martin, «Bedouin Tribes and the Imperial Intelligence Services in Syria, Iraq and Transjordan in the 1920s», Vol. 38, No.4, (Journal of Contemporary History, Oct., 2003).

16. Thomas White. Benjamin, The Emergence of Minorities in the Middle East: The Politics of Community in French Mandate Syria, (Edinburgh: Edinburgh University Press, 2011).

17. Velud. Christian, Une expérience d'administration régionale en Syrie durant le Mandat français: conquête, colonisation et mise en valeur de la Djézireh, 1920-1936, (these de doctorat, Université Lyon 2, 1991).

18. Velud. Christian, «L'émergence et l'organisation sociales des petites villes de Jézireh, en Syrie, sous le mandat français», dans Petites villes et villes moyennes dans le monde arabe, (URBAMA, N° 16-17, 1986).

19. Warriner. Doreen, Land Reform and Development in the Middle East: A Study of Egypt, Syria and Iraq, (London: Royal Institute of International Affairs, 1975).